أنباء مصرية

مصر لإثيوبيا: بيانكم عن سد النهضة «يشوّه الحقائق»

القاهـرة ـ أ.ش.أ: أكـدت مصر أن البيان الصادر عن وزارة الخارجية الإثيوبية بشأن الاجتماع الوزاري حول سد النهضة الـذي عقد يومـي 8 و 9 يناير 2020 في أديس أبابا قد تضمن العديد من المغالطات المرفوضة جملة وتفصيلا.

وقالت ـ وزارة الخارجية المصرية في بيانها امس الاول ـ إن بيان الخارجية الإثيوبية انطوى على تضليل متعمد وتشويه للحقائق، وقدم صورة منافية تماما لمسار المفاوضات ولمواقف مصر وأطروحاتها الفنية ولواقع ما دار في هذا الاجتماع وفي الاجتماعات الوزارية الثلاثة التي سبقته والتي عقدت على مدار الشهرين الماضيين لمناقشة قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

وأوضحت «الخارجية المصرية» أن هذه الاجتماعات الوزارية الأربعة لـم تفض إلى تحقيق التقدم الملموس بسـبب تعنت إثيوبيا وتبنيها لمواقف مغالى فيها تكشف عن نيتها في فرض الأمر الواقع وبسط سيطرتها على النيل الأزرق وملء وتشغيل سـد النهضة دون أدنى مراعاة للمصالح المائية لدول المصب وخصوصا مصر بوصفهـا دولة المصب الأخيرة، بما يخالف التزامات اثيوبيا القانونية وفق المعاهدات والأعراف الدولية، وفي مقدمتها اتفـاق إعلان المبادئ المبرم في 23 مارس 2015، وكذلك اتفاقية 1902 التي أبرمتها إثيوبيا بإرادتها الحرة كدولة مسـتقلة، واتفاقية 1993 التي تعهدت فيها بعدم إحداث ضرر لمصالح مصر المائية، إلا أن إثيوبيا تسـعى للتحكم في النيل الأزرق كما تفعل في أنهار دولية مشتركة أخرى تتشاطر فيها مع دول شقيقة.

وأكدت الخارجية، أن هذا المنحى الإثيوبي المؤسف قد تجلى في مواقفها الفنية ومقترحاتها التي قدمتها خلال الاجتماعات الوزارية، والتي تعكس نية إثيوبيا ملء خزان سد النهضة دون قيد أو شـرط ودون تطبيق أي قواعد توفر ضمانات حقيقية لدول المصب وتحميها من الأضرار المحتملة لعملية الملء.

كما أوضحت الخارجية، أن سـبب رفض إثيوبيا تصريف الإيراد الطبيعي أثناء عملية تشـغيل سد النهضة يرجع إلى نيتها لتوظيف هذا السد والذي يستهدف فقط توليد الكهرباء لإطلاق يدها في القيام بمشروعات مستقبلية واستغلال موارد النيل الأزرق بحرية تامة دون الاكتراث بمصالح مصر المائية وحقوقها التي يكفلها القانون الدولي. وأشارت مصر في بيان الخارجيـة إلى أنها انخرطت في هذه المفاوضات بحسـن نية وبـروح إيجابية تعكس رغبتها الصادقة في التوصل لاتفاق عادل ومتوازن يحقق المصالح المشتركة لمصر ولإثيوبيا، وقد انعكس هذا في الأفكار والنماذج الفنية التي قدمتها مصر خلال الاجتماعات والتي اتسمت بالمرونة والانفتاح.

وذكـرت أنـه وبعكس مـا ورد في بيـان وزارة الخارجية الإثيوبية الذي زعم أن مصر طلبت ملء سد النهضة في فترة تمتد من 12 إلى 21 سنة، فإن مصر لم تحدد عددا من السنوات لملء سد النهضة، بل إن واقع الأمر هو أن الدول الثلاث اتفقت منـذ أكثر من عام على ملء السـد على مراحل تعتمد سـرعة تنفيذها على الإيراد السـنوي للنيل الأزرق، حيث إن الطرح المصري يقود إلى ملء سد النهضة في 6 أو 7 سنوات إذا كان إيراد النهر متوسطا أو فوق المتوسط خلال فترة الملء، أما في حالة حدوث جفاف فإن الطرح المصري يمكن سد النهضة من توليد 80٪ من قدرته الإنتاجية من الكهرباء، بما يعني تحمل الجانب الإثيوبي أعباء الجفاف بنسبة ضئيلة.

التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

الحكومة تنفي القيام بحصر أصول الدولة إلكترونياً تمهيداً لبيعها

القاهرة ـ هالة عمران

نفى مجلس الوزراء ما تردد في بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي بشأن قيام الحكومة بحصر أصول الدولة وتسجيلها إلكترونيا في قاعدة بيانات موحدة، تمهيدا لبيعها. وذكر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ـ في بيان امـس ـ أن وزارة المالية، أكدت أنه لا نية لبيع أي من أصول الدولة، موضحة أن الهدف الأساسي من حصر أصول الدولة وإعداد قاعدة بيانات موحدة لها هو تعظيم اسـتغلال هذه الأصول بالشكل الأمثل الذي يدر أعلى عائد للدولة لتحقيق فائض لصالح مشروعات التنمية المستقبلية دون التفريط في أي من هذه الأصول.

التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

«النواب» يناقش إنشاء هيئتي أوقاف «الكنيسة الكاثوليكية» و«الإنجيلية»

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن ووكالات

تشهد لجنة الشؤون الدينية والأوقاف في مجلس النواب غدا الاثنين، مناقشات موسعة حول مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن إنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية، بالتوازي مع مناقشتها لمشروع قانون إعادة تنظيم هيئة الأوقاف المصرية.

وينص مشروع القانون على إنشاء هيئتين تسمى الأولى «هيئة أوقاف الكنيسة الكاثوليكية»، والثانية تسمى «هيئة أوقاف الكنيسـة الإنجيلية»، وتكون لكل منهما الشخصية الاعتبارية، وتكون مقـر كل منها محافظة القاهرة، ويحدد اختصاص كل منها بقرار من رئيس الجمهورية، ويدير كل هيئة من الهيئتين مجلس إدارة، حيث يشكل مجلس إدارة هيئة أوقاف الكنيسة الكاثوليكية من بطريرك الكنيسة الكاثوليكية رئيسا و12 عضوا، نصفهم من المطارنة والنصف الآخر من ذوي الخبرة من الطائفة ذاتها.

التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

طيب!!!

بقلـم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

سلطان النهضة.. ومصر

فقدت الأمتـان العربية والإسـلامية رجلاً من خيرة رجالاتها هو السـلطان قابوس بن سـعيد الذي أُعلن عن وفاته في ساعة مبكرة من فجر أمس.

وكان ـ رحمه الله ـ صادقاً مع ذاته وشعبه، قائداً عظيماً نجح في بناء دولة حديثة، ووسط كل العواصـف الإقليمية التي ضربت المنطقة كان لسـلطنة عمان الشقيقة في عهد الراحل العظيم مواقف مشـرفة تجاه مصر، اتسمت بالحكمة والقوة وعدم الخضوع لضغوط الدول والمؤسسات، أو السير مع المزايدات في أوقات مقاطعة العرب للقاهرة.

تميّـز السـلطان الراحـل ـ رحمـه الله ـ باستقلالية الموقف، ونفاذ البصيرة والحنكة عند اتخاذ القرار دون تأثر بما يفعله الآخرون تجاه مصر، ومن ينسى موقف السلطان قابوس بن سـعيد في دعمه المتميـز لمصر في حرب أكتوبر 1973، بالإضافة الى المال والعتاد، كان الزعيم العربي الوحيد الذي أصدر مرسـوماً تاريخياً أثناء الحرب يأمر بالتبرع بربع رواتب موظفي الدولة لدعم مصر في حربها، إضافة الى إرسال بعثتين طبيتين عمانيتين إلى مصر.

هـذا هو «الحكيم» الراحل وهذه بعض من مواقفه مع مصر، وكان ـ رحمه الله ـ نموذجاً لاستقلالية القرار والشجاعة في اتخاذه فعندما وقّع الرئيس الراحل محمد أنور السادات معاهدة السلام مع إسرائيل في 1979، سارع العرب الى عقد قمة جرى فيها نقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى الشقيقة تونس، وتعليق عضوية مصر و«مقاطعتها»، إلا ان السلطان الشجاع رفض ذلك وأصر على اسـتمرار العلاقات مع مصر، رغم الضغوط الشـديدة التي مارسها عليه المقاطعون بقيادة صدام حسين.

وقـال ـ رحمـه الله ـ في كلمتـه في العيد الوطني للسلطنة: «لقد ثبت عبر مراحل التاريخ المعاصـر أن مصر كانت عنصر الأسـاس في بناء الكيان العربي، ومصر لم تتوان يوما عن التضحية من أجله، ولا عن الدفاع عن قضايا العرب والإسلام، وانها لجديرة بكل تقدير»..

رحم الله سـلطان نهضة عمـان الحديثة، رجل المروءة والتسـامح والحكمة السـلطان قابوس بن سعيد، ودعواتنا بالتوفيق والسداد للسـلطان هيثم بن طارق ليكون خير خلف لخير سلف..

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء لبنانية

دياب: لن أرضخ للتهويل.. وجريصاتي: رئيس الجمهورية ليس ساعي بريد أو صندوق اقتراع

لبنان فقد حق الكلام «الأممي».. وبري: لن أشارك ولن أعارض

بيروت ـ عمر حبنجر

فقد لبنان حقـه بالكلام من على منبر الأمم المتحدة، وكذلـك حـق التصويـت والمشـاركة. إنهـا نكسـة سياسية ومعنوية إضافية لا يسـتحقها لبنان، العضو المؤسس للأمم المتحدة، إنها سـابقة في تاريـخ علاقاته بالمنظمة الدوليـة، بل ربما هي شهادة فشـل السلطات اللبنانيـة علـى عـين الأمم المتحـدة، بسـبب التقصير في سداد الاشتراك السنوي المتوجـب عليـه للمنظمـة الدولية، بحسـب مـا أعلنه الناطق باسـم الأمم المتحدة استيفان دو جاريك.

وبهذا تراجـع لبنان الى مربع الدول العشر المتخلفة عـن الدفع وبينهـا: افريقيا الوسـطى، قنزويلا، اليمن، زامبيا وليسوتو.

لا غرابـة في ذلـك، امام انشغال القوم بالمحاصصات والخلاف على الصلاحيات، التسـابق على مـا تبقى من مغـانم حجبـت عـن عيون المصارف المستشرسـة على جيوب الناس في ظاهرة لم يعرف لها لبنان مثيلا.

من جانبه، أدخل الرئيس بـري بعـض الليونـة على موقفـه الداعـي لحكومـة «لـمّ الشـمل» أي حكومـة التكنوسياسـية الجامعـة، فرد برسالة عبر دردشة مع الصحافيـين قائلا: ليتأكدوا جميعا، انا لن اقف في طريق تأليف الحكومة، لن اعرقلها، ولن أؤخرها، وإذا لم يعجبهم رأيي بالحاجـة الى حكومة تكنوسياسـية فليخرجـوا حكومتهـم بالطريقـة التي يريدون، إذا كانوا مقتنعين بها، لكنني لن اشارك بها، ولن اعارض، إنما سـأمنحها مع كتلتي الثقة من دون التمثل بها، لديهـم حكومتهم، وقد ركبوها، وهي الآن في جيبي وسـأفعل ما لم افعله قبلا، بتأييد حكومة لم اقتنع بها، سأفعل ذلك لأنها بحاجة الى كتلتي كي تنـال الثقة، وإلا فستسقط.

هنـا كان لابـد مـن قول يقولـه الرئيس المكلف في اول خـروج عـن الصمـت، حيـث قال في بيان مكتوب: بعد مرور ثلاثة اسابيع على تكليفي تشكيل الحكومة، لابد لي من مصارحة اللبنانيين بجردة حسـاب الايـام التي مضت على تكليفي لإنجاز مهمة التشـكيل، خصوصا ان شـبح الانهيـار الكبيـر يهدد لبنان، وأن اللبنانيين يشعرون بضغوط اجتماعية واقتصادية ومالية لم يعرفوا مثيلا لها في تاريخهم بالرغم مـن تطمينـات مرجعيـات عديـدة، وأن مخاوفهم تكبر في ظل تحلل الدولة.

ان الكتل النيابية وسائر النواب، سياسيين ومستقلين، قد كلفوني تشـكيل حكومة علـى قاعـدة انـي مسـتقل ومن فئـة التكنوقراط. وقد تم الاتفـاق منـذ البداية مع الفرقاء كافة على الاطار العام للحكومـة، والـذي يتضمن العناوين التالية:

ـ حكومـة مصغـرة من 18 وزيرا ووزيرة.

ـ فصل النيابة عن الوزارة.

ـ حكومة اختصاصيين غير حزبيين.

ـ مشـاركة المـرأة بحصـة وازنة.

ـ إلغاء منصب وزير دولة.

ـ عدم مشاركة وزراء حكومة تصريف الأعمال التي اسقطها الحراك الشعبي.

وتابـع البيـان: «منـذ لحظـة التكليـف، اطلقـت ورشـة البحث عن الكفاءات والخبرات اللبنانية.

وقـال: انـا اليـوم اجدد التزامـي بالمعايـير التـي وضعتها لتشكيل الحكومة، اسـتنادا الـى الاطـار العام المتفق عليـه، لأنني مقتنع بأنها قد تشكل خشبة خلاص لوقف الانهيـار الحاد الذي نشـهده على كل المستويات في لبنان.

وفقـا لذلـك، أؤكـد ان الضغـوط مهمـا بلغـت لن تغيـر من قناعاتـي، وأنني لن ارضـخ للتهويل، لأنني مؤتمن علـى مهمة اعتبرها مقدسة، وسأبذل في سبيلها كل التضحيات وهي شـرف لي لأن لبنان اهم منا جميعا، ولا معنى لوجودنا اذا انهار لبنان لا سمح الله.

انطلاقـا مـن ذلـك، لـن اتقاعس عن استكمال مهمتي ومتابعة اتصالاتي بالجميع، ولن اقبل بأن تصبح رئاسة الحكومـة مكسـر عصـا، سأواصل مهمتي الدستورية لتشكيل حكومة تنسجم مع الاطـار العام المتفـق عليه: حكومة تكنوقراط مصغرة تؤمن حماية اللبنانيين في الزمـن الصعـب وتنسـجم مع تطلعاتهم، ولديها مهمة محددة عنوانها «إنقاذ لبنان». على الله نتوكل، فهو حسبي ونعم الوكيل».

أول رد فعـل علـى بيان دياب جاء من وزير شؤون رئاسـة الجمهورية سـليم جريصاتي، حيـث قال في بيـان: من المؤسـف حقا ان نضطر في معرض الكلام عن صلاحيات رئيس الحكومة العامل او المكلـف الى الرد بإيـراد صلاحيـات رئيس الجمهورية بموضوع تشكيل الحكومة، فهو يسمي الرئيس المكلف بالتشاور مع رئيس مجلـس النـواب اسـتنادا الـى استشـارات ملزمة، ما يعني انه يستشير ويشاور ويسـمي وهـذه الصلاحية تجعله مبادرا وشـريكا من التكليف مـرورا بالتثبيت والتأليف او الاعتذار. وهو الذي يصدر مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الوزراء، وبالتالي فهو ليس سـاعي بريـد او صنـدوق اقتراع فـي عملية التكليف والتسـمية، وليـس مجرد موثق لتوقيعه لوثيقة تأليف الحكومات.

وختـم بالقـول: كفانـا حرب صلاحيات ومهاترات وبكائيات ونصرة مزعومة لمواقـع فـي الدولـة هي من أحجار الزاوية في نظامنا الدسـتوري، وليست قطعا «مكسر عصا».

والـرد الثانـي جـاء من الحراك الشـعبي الذي نظم تظاهـرة حاشـدة شـارك فيهـا شـماليون وبقاعيون انطلاقا من منطقـة الدورة الى سـاحة مجلس النواب، ومنزل الرئيـس المكلف في تلة الخياط، رافضين تشكيله للحكومـة، او اعادة تكليف سعد الحريري.

مسيرة للحراك الشعبي من منطقة الدورة وصولا الى مجلس النواب (محمود الطويل)

«طوابير» الانتظار التي لا تخلو من العنف: من الأفران والمحطات أيام الحرب... للمصارف

بيروت ـ جويل رياشي

طوابير جديدة ينتظم فيها اللبنانيون، جديدها أمام المصارف، ليس على الصناديق فحسب، بل أمام المداخل المؤدية الى الفروع في كل المناطق. نمط جديد يعتاده اللبنانيون شيئا فشـيئا، ويعود بهم الى أيام الحرب الأهليـة (1975 ـ 1990)، يوم كانوا يقفون طوابير أمام الأفران ومحطات الوقود.

أما النقطة الجديدة وهي المصارف فتعود الى ما بعد الاحتجاجات غير المسبوقة التي ضربت البلاد اعتبارا من 17 أكتوبر 2019، بسبب سلسـلة تعثرات مالية عانت منها المصارف منذ ما قبل الاحتجاجات، وتفاقمت بعد الإقفال القسري للمصارف لمدة 13 يوما تواليا، ثم إضراب نقابة موظفيها الذين طالبوا بحماية أمنية.

مصرفـي عريق تنقل بـين مصرفين كبيرين، ويعمل عن طريق تمديد خدماته بعد تخطيه سـن التقاعد القانونية، كشف لـ «الأنباء» (رفض الكشف عن اسمه حال الكثير من العاملين في المصارف بهذه الأزمة المالية غير المسبوقة)، عن أن ما يشاع عن إقفال جديد للمصارف «قد يكون ضروريا في هذه الفترة كي نتمكن من التقاط أنفاسنا و...حفاظا على مصلحة الجميع».

لم يؤكد الرجل الخبر، لكنه تحدث «عن حاجة الضرورة»، متناولا الشق الحقيقي للأزمـة «في أن أموال المصـارف العائدة للمودعين موجودة في غالبيتها لدى الدولة اللبنانية، وهؤلاء (المودعون) يتقاضون فوائد عالية جراء إيداع أموالهم في سندات الخزينة اللبنانية».

وتحدث عن «تهافت غير مسـبوق من المودعين الذين يسـيرون في اتجاه واحد: السحب من الصناديق وأجهزة الصراف الآلي. وتقتصر الإيداعات فقط على تسديد القروض في أوقاتها المحددة، وأحيانا بتأخير يصل الى أيام لدى قسـم كبير منهم». ويخلص الى القول: «لا حلول اذا اسـتمرت الأمور على ما هي عليه، في غياب الدورة النقدية. أكثـر من 80 يوما بعد إعـادة فتح أبواب المصارف، والناس تمارس سياسة التحصيل للتخزين في بيوتها، في غياب كلي للإيداع. قد يكون الإقفال مؤلما وقاسيا على كثيرين، لكنه أكثر من ضـروري لالتقاط الأنفاس ولمصلحة الجميع».

ورأى «ان المصـارف التـي توظـف اسـتثماراتها في الخارج، تعاني أكثر من غيرها في تأمين السيولة النقدية». وختم قائلا: «لا يقتصر الأمر على السـحوبات بالدولار الأميركي وفقدان العملة الخضراء من السوق الرسمي وتوفرها بأسعار غير مسبوقة في السوق الموازية لدى الصرافين. بل أتحدث هنا عـن الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية. حتى تمكين المودع من سحب 100 دولار أميركي شهريا سيكون غير متوافر إذا استمرت الأمور على هذه الحال».

مدير فرع في مصـرف آخر، تحدث بالوتيرة عينها. وقال المدير الشـاب الذي يحرص على التعاطي المباشـر مع الزبائن «للتخفيف من معاناتهم»، بعد تقليص مصرفه سقف السحوبات النقدية بالدولار الأميركي من 2000 دولار شهريا الى 1200: «لجأنا الى هذه التدابير للصمود فترة أطول».

وإذ أعلن تردده في الإقفال «لأنه سيزيد من حالة الهلع لدى الناس»، فإنه رأى «ان الحل المرحلي والمؤقـت يكمن في اعتماد المودعين العمل بالبطاقات المغنطة وليس بالأوراق النقدية». ويشـير الى أن وضع السـيولة النقدية «مقبول لدينا (المصارف كافة)، ذلك أننا في لبنـان نحتفظ بـ 18٪ سيولة، في مقابل 10٪ في الولايات المتحدة، لكن المشكلة في التهافت المستمر للمودعين على السحوبات».

طوابير المصارف حديث الساعة خصوصا على وسائل التواصل الاجتماعي، مع عرض الناس لمعاناتهم اليومية، وصولا الى الكشف عن تبليغ المصارف بعـض زبائنها «بأننا سنتصل بكم خلال ساعات النهار في حال توافر السـيولة لتلبيـة طلباتكم، تخفيفا لمعاناتكم من الانتظار». يغادر هؤلاء المودعون وهم يدركون مسبقا انهم ينتظرون اتصالا لن يأتي، ولم تخل الأيام الماضية من أخبار التضارب والعنف بين مودعين وموظفين في بعض المصارف، علما ان صفحات التواصل الاجتماعـي لا تنفك عن عرض ڤيديوهات بهذا الشأن.